

## المشاركة الاجتماعية والتنمية

د.بومعالي رشيد<sup>1</sup>

تمهيد

إن عملية التنمية لا يمكن فصلها عن التصورات الأيديولوجية والسياسية للدول ولذلك فهي خاضعة لأولويات سياسية ودولية، إن المتتبع للتجارب المرتبطة بالتنمية المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا يلاحظ ذلك الارتباط الوثيق بين التغيرات العالمية على كل الأصعدة وطبيعة السياسات التنموية المنتهجة من طرف الدول، إن كل التجارب التي مرت بها المجتمعات المتخلفة في هذا السياق ما هي إلا إرهاصات للأحداث العالمية أو محاولة لبلوغ ما وصلت إليه الدول النامية وفق منظور التبعية.

إن الدراسات السوسولوجية بينت وعبر عقود من التجارب أن التنمية تمتاز بالشمولية والتكامل عكس ما كان سابقا وهو التركيز على الجانب الاقتصادي والذي أدى إلى نمو دون تنمية، وعليه فلا بد من مراعاة البناء الاجتماعي والتاريخي للمجتمعات في التنمية فهي عبارة عن عملية تغيير حضاري لها أبعادها المتداخلة والمتراطة لا سيما البعد الاجتماعي الثقافي الذي يعتبر من أهم هذه الأبعاد وأكثرها حسما في عملية التنمية والذي يتكون من عناصر عديدة أهمها العنصر القيمي الذي يساهم في تحديد وتشكيل اتجاهات الأفراد وأنماطهم السلوكية.

من هذا المنطلق ظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالفرد فهو يمثل الحلقة الأقوى في سيرة تنمية المجتمعات ولا بد من إشراكه وبصفة مباشرة، مع مراعاة الخصائص السوسولوجية والتاريخية وبهذا ظهرت العديد من المفاهيم الجديدة كالتنمية المستدامة والتنمية الشاملة والتنمية التشاركية.

### التنمية التشاركية :

إذا كان مفهوم التنمية بشكله العام هو التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها، إلى حالة مرغوب الوصول إليها وهذا يعني أن عملية التنمية تستهدف تغيير أساسيا في البنية الاجتماعية، بما يتضمنه من تنظيمات

1- جامعة مولاي الطاهر سعيدة .

مختلفة الأهداف وتعديلا في الأدوار والمراكز، وتحريك الإمكانيات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها إلى جانب العمل على تغيير التوجهات الفكرية والقيمية، تلك التي تعيق التجديدات والاهتمامات الجديدة.<sup>1</sup> وفي هذا السياق يرى HOPHOUS ان وظيفة التنمية لا تحقق في ظل التنمية الرامية الى تحقيق احتياجات الأفراد التي تقوم على الإلزام والجبر، وإنما على تضافر الجهود وتعاون أفراد المجتمع<sup>2</sup>

تستدعي هذه التعاريف إعادة النظر في أسس التنمية فهي اذن تقوم على:

-تعديل الأدوار والمراكز بالنسبة لأفراد المجتمع

-استغلال الإمكانيات والقدرات المتوفرة لدى الأفراد

-تغيير التوجهات القيمية والفكرية

وهذا ظهر الدور المتزايد للمشاركة الاجتماعية في فلسفة التنمية. نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى التاريخية. هذا ما جعل الكثير من المجتمعات تفكر في إتباع سياسات تنموية تؤدي إلى تنميتها ومسيرة البلدان المتطورة في اقصر وقت ممكن.

إن المشاركة الاجتماعية هي تلك العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسات عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة، على أن تكتسب كل منها قدرة على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة هذه المعطيات<sup>3</sup>، وإذا كان مفهوم المشاركة بمدلوله العام يشير إلى أنها: العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك في اختيار أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف". يقصد بمفهوم المشاركة في التنمية المحلية:

"إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية"، فمشاركة الأفراد في التنمية المحلية، تعني وفق هذا التعريف إسهامهم بشكل كبير أو قليل في تصميم الخطط التنموية المحلية وتنفيذها بعد ذلك، سواء كان ذلك بالاعتماد على

1- محمد عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، 2006، الإسكندرية، ص 114

2- محمد عباس ابراهيم، التنمية والعشولثيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص108-109

3- سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الإسكندرية، 1988، ص13

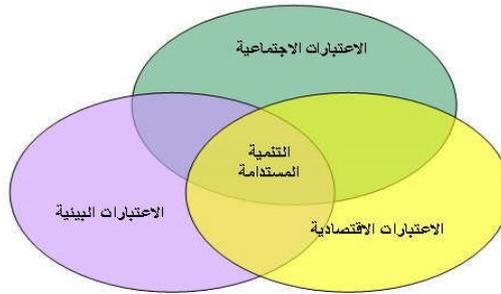
أنفسهم أو بمساعدة الحكومة، حيث تعتبر المشاركة بمثابة همزة الوصل التي تربط جهود الأفراد المحليين بمساعي الحكومة المركزية وهذا ما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسات التنموية في المجتمع المحلي<sup>1</sup>.

## ماهية المشاركة الاجتماعية في التنمية

### 1-2- التنمية المستدامة

إن نطاق التنمية يستدعي تجاوز الهيكل الاقتصادي بمؤسساته ومتغيراته، وشمولها للتنظيم المجتمعي بكافة جوانبه وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية على نحو مترابط، الأمر الذي يجعل من التنمية "نهضة حضارية وفي هذا التنظيم تلعب المنظومتان الثقافية والإدارية دور البنية الأساسية التي تعمل على توفيق العلاقات بين الجوانب الثلاثة الفرد، المجتمع، الدولة.

تعتبر التنمية المستدامة نمط من أنماط استخدام الموارد المتاحة بهدف تلبية الحاجات البشرية، مع الحفاظ في نفس الوقت على البيئة، وبحيث تكون الاستجابة لهذه الحاجات ليس من أجل الحاضر أو المستقبل القريب فقط، بل من أجل المستقبل بجميع أبعاده. ويرجع هذا التعريف للتنمية المستدامة إلى اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية (WCED) التي شكلتها. منظمة الأمم المتحدة عام 1983 كما يبين الشكل رقم (1) أدناه موقع عملية التنمية المستدامة بين اعتبارات التنمية المختلفة.



1- محمد خشمون ، المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية ، مجلة الباحث الاجتماعي ، العدد 10 ، 2010 ، ص173.

إن الاعتبارات المبينة في الشكل السابق تقودنا إلى البحث عن الأسس التي تقوم عليها المشاركة الاجتماعية في عملية التنمية وبالأخص الاعتبارات الاجتماعية والتي تتمثل في النسيج السوسيوثقافي للمجتمع والفئات الاجتماعية المساهمة في عملية التنمية والتي تتشارك في ذلك.

## 2-2 - أنواع المشاركة الاجتماعية في التنمية:

أن المشاركة الاجتماعية مبنية على ثلاث فئات.

### المشاركة العمومية:

المشاركة العمومية هي الفعل الناتج عن قرارات ذات طابع جمعي أو عن مؤسسات حكومية، فهو التزام الأفراد للتموقع ضمن إطار رسمي يسير وفق قوانين محددة مسبقاً لأهداف معينة، وتتمثل المشاركة العمومية في التنمية في عدة جوانب المراقبة، اللجان، المساهمة، المتابعة، المعلومات، التحكم

### مشاركة المنتخبين:

هي الجماعات المشكلة على أساس ديمقراطي أي منتخبة ونجدها في كل المستويات المقاطعات الاقاليم... وفي هذه الحالة فالمواطن هو مشارك أساسي في العملية بصفته ممثلاً أو ناخباً.

### مشاركة المواطنين:

هي المشاركة الاجتماعية التي ترجع إلى إسهام الأفراد في النشاطات الجماعية وذلك في إطار حياتهم اليومية مثل الجمعيات واللجان... وتظهر في:

-عمل الحياة اليومية

-التفاعل الاجتماعي داخل الفئات الاجتماعية

-الشبكات الاجتماعية القائمة.. الصداقة، الجيرة...<sup>1</sup>

-البناء الجمعي<sup>1</sup>

### استراتيجيات المشاركة في التنمية:

إن المشاركة من قبل المواطنين في عملية التنمية يعتبر وسيلة لضمان نجاح المشروعات الخاصة بتنمية المجتمع، ودعم مشاعر الانتماء إلى المجتمع. كما أن مشاركة المواطنين

---

1 - Julie Fortier La participation citoyenne Ses types et ses niveaux UQTR Québec. 2014

أنفسهم بمثابة استراتيجية لتنمية المجتمع، وتختلف النظرة إلى المشاركة حيث تعتبر في بعض الأحيان تأييد لسياسة النظام وحمائته والحفاظ على الاستقرار، وفي أحيان أخرى تكون أداة علاجية، أو تكملة لتغيير الاتجاهات، وتعتبر أيضا المشاركة من الوسائل المساعدة لتحقيق أهداف المنظمة<sup>1</sup> ويمكن حصر الاستراتيجيات فيما يلي:

#### استراتيجية تغيير السلوك:

يمكن عن طريق المشاركة تعديل السلوك وتغييره عن طريق تأثر الأفراد بالجماعات والمنظمات التي ينتمون إليها، وتعديل وتغيير السلوك يتم كلما كان المشاركون لديهم شعور قوي بالانتماء إلى الجماعة كما يجب ان يشعر المشاركون بالفائدة من وراء المشاركة نفسها، وتعمل هذه الإستراتيجية وفق:

من السهل إحداث التغيير في السلوك لدى الأفراد، عندما ينتمون إلى جماعة، أكثر من محاولة التأثير عليهم وهم فرادى.

الأفراد والجماعات لا يمكن أن يقبلوا القرارات التي تفرض عليهم ولكنهم يحبذون دعم القرارات التي يشعرون من خلالها بالمساواة ويعملون على تنفيذ القرارات النابعة منهم.

#### استراتيجية زيادة الفاعلين:

وتقوم هذه الاستراتيجية على المشاركة بالجهود التطوعية في عملية التنمية، فهي تعتمد على الجهود التطوعية، لكي تسد العجز في هيئة العاملين وندرة الموظفين، لدرجة أن هناك بعض المؤسسات والمنظمات الأهلية تعتمد بالكامل على المتطوعين، لانجاز أهدافها وأعمالها بأقل تكلفة.

#### استراتيجية التعزيز والتعاون:

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن المشاركة الأهلية تمنع وجود بعض العقبات عند تنفيذ خطة التنمية، وأن تعاونهم وإسهامهم أمر ضروري للتغلب على بعض الصعوبات.

وبذلك فإن استراتيجية التعزيز والتعاون تعتبر عملية يمكن عن طريقها تأمين عناصر جديدة، تسهم في بناء سياسة المنظمة، بما يحول دون وجود ما يهدد استقرارها واستمرارها.

---

1- محمد عبد الفتاح محمد: تنمية المجتمعات المحلية - المكتب الجامعي الحديث مصر- 2008 ص 80

### استراتيجية الحصول على تأييد المجتمع:

تعد القوة هي الأداة أو الوسط الذي يتحقق من خلاله الأهداف، وذلك على الرغم من مقاومة الآخرين لذلك، فالأفراد يجاهدون في سبيل الحصول على القوة والتأثير من خلال اقتناء وتملك الثروة والمكانة الاجتماعية. وتمركز القوة قد يكون خارج البناء السياسي الرسمي للمجتمع وأن هناك مراكز مؤثرة في صياغة قرارات المجتمع. وتحاول كافة المنظمات المجتمعية أن تحصل على القوة والتأثير بل والإنفراد بها للمشاركة في القرارات المجتمعية. وهناك استراتيجيان للمشاركة في التنمية تستندان إلى نظريات القوة في المجتمع هما:

محاولة الإستيلاء على السلطة والنفوذ والتأثير من خلال ضم المشاركين في المنظمة من ذوي النفوذ في المجتمع وهي بذلك تمتلك نفوذا غير رسمي.

تقوم أحداث التغيير عن طريق مواجهة وتحدي مراكز القوة عن طريق قوة العدد المنظم وجماعات المواطنين في مراكز قوة جديدة لا تقوم تملك الثروة أو المكانة ولكن قوة الحجم أو التخصص. وهذا النوع من المنظمات له القدرة على تحقيق التوافق من خلال مراكز القوة الموجودة سواء من داخلها أو من خلال أسلوب عملها.

### استراتيجية التعلم:

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن المشاركة تؤدي إلى تدريب المواطنين للعمل سويا لحل مشكلات المجتمع، ولتقييم وتدعيم التعاون كأسلوب لحل المشكلة وهذا بدوره يدعم الجهود الحكومية في التنمية، ويقود المجتمع إلى تحقيق النمو، مع الانتمائية إلى المجتمع والتعرف على مشكلاته المختلفة وعلاجها.

### المشاركة الاجتماعية والتنمية في الجزائر:

إن الواقع الاجتماعي القائم في البلدان المتخلفة بشكل عام يجعل انه من المستحيل تنميتها بنفس الشكل والطريقة التي حدثت في المجتمعات المتقدمة وهذا الشكل الذي يعود إلى التنمية بالتدرج. وبهذا ظهر الدور المتزايد للمشاركة الاجتماعية في فلسفة التنمية. وذلك نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى التاريخية. وهذا ما جعل تلك البلدان تفكر في اتباع سياسات تنموية تؤدي إلى تنميتها ومسايرة البلدان المتطورة في اقصر وقت ممكن.

لقد اعتمدت إستراتيجية التنمية على أربع توجهات<sup>1</sup>:

- بناء القدرات لا بناء المؤسسات.
- المشاركة الشعبية لا الدور المتعاطم للحكومة.
- التخطيط الاقليمي والمحلي لا التخطيط المركزي.
- الاعتماد على الجهود المتاحة لا مزيد من التكنوقراطيين.

إن الجزائر باعتبارها جزء من هذا النظام العالمي فهي أيضا كانت مسيرة لهذه التحولات العالمية وعليه فقد نحت هذا التوجه المتعلق بالتنمية المستقلة وقد برز هذا ابتداء من 1999 ويتجلي في شكلين للتنمية الريفية والفلاحية وهما المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية وسياسة التجديد الريفي. هذه الاستراتيجيات التي تتوافق والمستجدات العالمية. ولكن لكل مجتمع خصوصياته سواء السوسولوجية أو التاريخية وعليه فقد تولدت العديد من الاتجاهات النظرية لقياس مستوى التنمية.

#### 1-4- مستوى التنمية في الجزائر:

إن اختلاف الأطر النظرية المرتبطة بالتنمية هو الذي يحدد الأسس التي يركز عليها القائمين على التنمية إن اتجاه النماذج والمؤشرات والذي يعتبر من بين أكثر الاتجاهات شيوعا في الدول النامية وخاصة في جانبها الكمي، فهو يحدد مجموعة من العتبات الكمية خاصة ببعض المؤشرات والتي إذا بلغت المجتمعات فهي تدخل في خانة الدول المتقدمة. وبالمقابل نجد أن السياسات التنموية في الجزائر هي مبنية على طابعين لمشاريع التنمية الأولى تمس بتنفيذها شريحة كبيرة من المجتمع وهي التي تقاس بها تلك المؤشرات من تعليم وصحة وسكن والطابع الثاني هو مرتبط بالمشاريع ذات الطابع الفردي والمتمثلة أساسا في النشاط الاقتصادي الممارس.

من خلال المؤشرات العامة المتعلقة بالتنمية هي مرتفعة والتي وضعت الجزائر بشكل عام في مرتبة الدول ذات التنمية المرتفعة والتي احتلت مرتبة 93 من بين دول العالم ويرى أن الجزائر ذات تنمية بشرية مرتفعة وفق مجموع المؤشرات التي اعتمدوا عليها في ذلك، وموازة مع هذا فإن ما يتعلق بعنصر السكان حسب التقرير نجد أن 21% من

---

1- عبد المطلب غانم: إدارة التنمية المستقلة - ابعاد وتخوم - دراسات في التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998.

سكان الجزائر يعيشون في مناطق متدهورة بالإضافة إلى أن زيادة السكان الحضرية هي في ارتفاع مستمر حيث يضع التقرير توقعات لذلك. بحيث تصبح نسبة السكان الحضريين تمثل 73.8% إلى غاية 2016 هذا الأخير المرتبط بالزيادة الطبيعية للسكان والمحددة وفق التقرير ب 1.4%<sup>1</sup> بالإضافة إلى الهجرة الداخلية.

أما فيما يتعلق بمؤشر الصحة فيعتمد هذا على مجموعة من الأبعاد للاستدلال على مدى الاهتمام به، وعلى هذا فوفق تقرير التنمية البشرية نجد أن الجزائر يمثل بها 1.2 طبيب لكل 1000 شخص وأن نسبة الراضين على نوعية الخدمات الصحية هو 52% إذن فهل يمكن اعتبار أن هذه النسب هي دالة بالنسبة للمجتمع مقارنة بحجم الانفاق الكلي على الصحة؟ والمقدر ب 3.2% من الناتج المحلي.

إن من بين المؤشرات الكبرى المعتمدة لقياس التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص، يعتبر التعليم من بين أهم المؤشرات. وعلى هذا الأساس فقد أولت الجزائر في هذا المجال اهتمام كبير بحيث نجد اجمالي الانفاق على التعليم بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي هو 4.3%. هذا الذي كانت له نتائج جيدة، بحيث نجد نسبة 72.6% من الاشخاص ذوي العمر أكثر من 15 سنة يعرفون القراءة والكتابة، ونجد في الفئة العمرية الأكثر من 25 سنة نسبة 24.1% ذوي مستوى تعليم ثانوي ونسبة 30.8% ذوي تعليم عالي. ولكن بالرغم من كل القوانين المتمثلة في إجبارية التعليم وكذا المخصصات المالية من أجل النهوض بالعملية التعليمية نجد ان هناك نسبة 5%<sup>2</sup> من التلاميذ الذين يدرسون بالابتدائي يتخلون عن مقاعد الدراسة.

لقد اعتمدت الجزائر في عملية التنمية على اتجاهين، الاول التركيز على المشاريع التي تتجلى فيها مؤشرات للتنمية. والتي نسب ارتفاعها أو انخفاضها هي دلالة على مستوى التنمية. والثاني هو مدى توفير المشاريع لمساعدة السكان المحليين لممارسة انشطتهم الاقتصادية المتمثلة في الفلاحة (الزراعة والصناعات التحويلة والأنشطة المرتبطة بالمجال الريفي) إن هذين التوجهين يوضحان اختلاف الرؤى بالنسبة للتنمية بين الفاعلين الاجتماعيين في تنفيذ مخططاتها ومشاريعها وبلوغ اهدافها ومن جهة أخرى. اختلاف هذه الرؤى والأهداف كان مرتبط بنوع المشاريع في حد ذاتها وذلك من حيث القدرة على التنفيذ والتحكم والمراقبة لاستمرارية هذه المشاريع او بمعنى آخر تطبيق

1-تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة 2013

2- نفس المرجع

التنمية التشاركية وهذه العناصر السابقة الذكر هي المتحكمة في أي نوع من المشاريع يركز القائمين على التنمية.

#### 2-4- المشاركة الاجتماعية في التنمية بالجزائر:

إن الانتقادات التي وجهت لمختلف التجارب السابقة للسياسات التنموية في الجزائر كان من أبرزها إهمالها للجانب الاجتماعي، ووفق المنظور الجديد للتنمية فهي عملية تفاعلية وذلك عن طريق التفاعل بين ما هو اجتماعي وسياسي. وتتطلب استعادة الثقة، إذن فهي تتطلب تغييرات كبيرة في كل من النظم الاجتماعية والأداء المؤسساتي ولا يمكن تحقيق هذه التغييرات بالتخطيط وحده، ولكي تصبح المشاريع فاعلة كخيارات تنموية، فإنها يجب أن تراعي مجموعة من العوامل:

إتباع الأفكار والابتكارات من البيئة المحلية، وأن يكون الناس، الذين تهمهم هذه المشاريع، مشاركين فيها أثناء إعدادها.

يجب أن تكون المشاريع مفتوحة للمشاركة لكي تقدم فرصا تعليمية متكافئة للمشاركين فيها تحتاج إلى أفق زمني واسع كي يسمح بالتعلم المتراكم والمتكرر.

يجب أن تسهم في التطور المؤسسي الذي يمكن تعريفه عامة بأنه تشكيل أنماط سلوك وعادات جديدة.

إن التأكيد على المبادرات المحلية والتعلم الاجتماعي يقلل من الحاجة إلى التدخل المباشر في المشاريع والبرامج من طرف الدولة ممثلة في الإدارة القائمة على ذلك، ويفسح المجال لحشد التأييد، وإقامة الشبكات المترابطة وبناء القدرات. وينبغي أن يتم ذلك على كل المستويات.

إن التنمية المراد الوصول إليها ذات بعد شمولي تدمج فيها جميع الفئات الاجتماعية ولا بد من عدم تهميش أي أحد من الفاعلين في العملية التنموية، ولذلك يجب أن تبنى على التضامن والتماسك بين أفراد المجتمع، والتعامل مع كل الإمكانيات المحلية على تنوعها ثم تقوم باستثمارها. لذلك يعتبر العمل الجمعي التنموي ليس فقط مرجعية كباقي المتدخلين والفاعلين بل قوة يعول عليها لتغيير السلوكات وللنهوض بواقع المجتمع الاقتصادي والاجتماعي.

من هذا المنطلق سعت الدولة إلى إمكانية تضافر الجهود المادية والبشرية وخلق روح التعاون والمشاركة والاحتكاك وتبادل الأفكار وتكثيف التواصل والحوار مع المحيط

الاقتصادي والاجتماعي ومختلف الإدارات العمومية، إن المقارنة بين النتائج الملاحظة ميدانيا والإجراءات التي وضعت لتنفيذ مشاريع التنمية وفق السياسات التنموية التي اتبعتها الدولة يلاحظ أن هناك تناقض وذلك بالرغم من سعي هذه السياسة في تغيير النمط الإداري عند تنفيذ هذه السياسات التنموية فالإجراءات الإدارية المعمول بها على المستوى المحلي بقيت كما كانت مع سابقتها من تجارب التنمية في الجزائر. وذلك لعدم قدرتها على مساندة الإجراءات الجديدة للسياسات التنموية في ظل التنمية المستقلة فهي في اتجاه واحد أي تخطيط وتنفيذ فهي بذلك لا تحترم مبادئ التنمية التشاركية. وبالإضافة إلى عدم مراعاة التحولات السوسيوثقافية في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

#### 3-4- المرأة والمشاركة الاجتماعية في التنمية

إن عملية التنمية تستدعي استغلال كل الإمكانيات والطاقات البشرية الموجودة في المجال الريفي بما في ذلك فئة النساء وهذا ما يتجلى من خلال مؤتمر بكين 1995 حول المرأة والذي تطرق إلى مقارنة النوع والتنمية.

إن من بين الأسس التي يعتمد عليها في قياس مستوى التنمية في بلد ما هو ذلك الذي يخص المؤشرات المتصلة بمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وتمكينها، إن مشاركة المرأة في قوة العمل بشكل عام هو ضئيل ويمثل 15% من القوى العاملة<sup>1</sup> وهي منخفضة جدا بالنسبة للمجال الريفي بحيث تمثل 16%. إننا وبالنظر إلى الإحصاء العام للسكان والسكان 2008 للجزائر نجد أن نسبة النساء 49.39% من مجموع السكان. وتجدر الإشارة إلى النسبة المرتفعة من المتعلمين سواء عند الإناث أو الذكور بحيث نجد نسبة 20.9% من الإناث أكثر من 25 سنة ذوي مستوى ثانوي فما فوق<sup>2</sup>.

إن هذه الإمكانيات البشرية المتوفرة في المجتمع. لا تشارك في عجلة التنمية إلا بنسب ضئيلة، بحيث نجد في هذا السياق المرأة الريفية محرومة جدا فيما يخص فرص حصولها على خدمات التمويل الصغرى ويعود ذلك جزئيا إلى الهياكل المؤسسية المعادية لذلك وهذا راجع لنظرتهم الكلاسيكية للمجتمع الريفي تلك الصورة النمطية على أنه ذلك المجتمع البدائي المعزول غير المدرك بالمحيط الخارجي لمجاله والذي لا يتقبل الجديد، إلا أن الكثير من الدراسات أثبتت عكس ذلك والممارسات الثقافية التقليدية

1- تقرير الأمم المتحدة ، نهضة الجنوب 2012 ، ص 169

2- تقرير التنمية البشرية ، 2013 سبق ذكره .

وارتفاع معدلات الأمية، وقد قام عدد من برامج الائتمان الصغيرة خلال السنوات الخمس الماضية باستهداف المرأة الريفية في الإقليم بهدف تحسين دخلها وتعزيز الأمن الغذائي الأسري، وقد عملت مجموعة من المنظمات والممثلة للمجتمع المدني كالجمعيات للعمل على تسهيل انخراط المرأة الريفية في هذه البرامج. إلا أنها تبقى ضئيلة مقارنة بالإمكانات والعائدات التي من الممكن أن تقدمها هذه الفئة.

#### خاتمة

إن كل أدبيات التنمية ترى أن الإنسان هو محور التنمية والهدف من هذه العملية هو تحسين المستوى المعيشي للأفراد بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل لكل الإمكانيات المتوفرة بشرية منها وطبيعية أن التنمية لا تحمل بعدا واحدا ففي طياتها نجد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعليه لا يمكن إن تكون هناك تنمية شاملة دون البدء بتنمية بشرية ونقص ذلك زيادة وعي الفرد من خلال التكوين والتعليم والتواصل وذلك لبلوغ تصور واحد لهدف واحد مع القائمين على التنمية وفي كل المستويات.

إن الصعوبات التي تواجه التنمية في الجزائر والمتعلقة بالجمود الإداري أو انعدام ثقافة التشارك ما هو إلا تمظهر لما هو أعم، فهذه العوائق هي التي نلاحظها في كل المؤسسات الاجتماعية للمجتمع والتي تعمل على تثبيط فعاليتها وعلى كل المستويات، إن الأمر ليس مرتبط بسياسة أو مخططات معينة أو توفير مبالغ مالية، وإنما يتعلق بثقافة معينة سائدة لا بد من مراعاة أسسها في برامجنا وبتمثلات الأشياء في المجتمع الجزائري.

إذا أردنا أن نصل إلى تنمية متكاملة علينا بناء الأساس للنهوض بالمجتمع وهو بناء الفرد دون إقصاء ناتج عن الجنس أو الإقليم، إن هذا الفرد هو الفاعل والقائم والمخطط لعملية التنمية.